يكون الواجب محلا للحوادث لازم على جميع مذاهب الفرق وان كانوا يتبرؤن
منه اما الاشاعرة فلان زيدا اذا وجد كان الواجب عينا دالا على خلقه
بعد ما كان وفاعلا له عالما بانه موجود ومبصرا الصورته سامعا لصوته
امرا له بالصلاة بعد ما لم يكن كذلك واما المعتزلة فلقولهم بحدوث
المريد به والكارهية لما يراد وجوده او عدمه والسامعية والمبصرية
لما يحدث من الاصوات والالوان وكذا بتجدد المعلومات عند ابي الحسين
البصري واما الفلاسفة فلقولهم بان الله تعالى اضافة الى حادث
تتغير بالقبلية ثم المعية ثم البعدية وهم لا يقولون بوجود كل اضافة
حتى يلزم اتصافه بموجودات حادثة على ما هو المتنازع وهذه
الشبهة هي العمدة في تمسك المجوزين لقيام الحوادث به تعالى فلا
تكون واردة في محل النزاع نعم قد يتمسك فيه بان المصحح الصفة
بالواجب اما كونها صفة فيعم القديم والحادث واما مع قيد القدم
اعني كونه غير مسبوق بالعدم وهو عدمي لا يصلح جزءا للمؤثر وجوابه
عن هذا منع الحصر لجواز ان يكون المصحح ماهية القديمة المخالفة
لماهية الصفة الحادثة على ان يكونا امرين متخالفين متشاركين
في مفهوم الوصفية ولو سلم لجوز ان يكون القدم شرطا او الحدوث
مانعا وحجتنا انه لو جاز اتصافه تعالى بالحوادث لجاز النقصان
عليه تعالى وهو باطل بالاجماع ووجه اللزوم ان ذلك الحادث ان كان
من صفات الكمال كان الخلو عنه مع جواز الاتصاف به نقصانا بالاتفاق
وقد خلا عنه قبل حدوثه وان لم يكن من صفات الكمال امتنع اتصاف
الواجب به للاتفاق على ان كل ما يتصف هو به يلزم ان يكون صفة
كمال واعترض بانا لا نسلم ان الخلو عن صفة الكمال نقص وانما
يكون لو لم يكن حال الخلو متصفا بكمال يكون زواله شرطا لحدوث
هذا الكمال وذلك بان يتصف دائما بنوع كمال تتعاقب افراده من
غير بداية ونهاية ويكون حصول كل لاحق مشروطا بزوال السابق
على ما ذكره الحكماء في حركات الافلاك فالخلو عن كل فرد يكون شرطا لحصول
كمال بل لا يستلزم كمالا لانه غير متناهية فلا يكون نقصا واجيب
بان المقدمة اجماعية بل ضرورية والسند مدفوع بانه اذا كان
كل فرد حادثا كان النوع حادثا ضرورة وبانه في الازل يكون خاليا
عن كل فرد ضرورة امتناع الحادث في الازل فيكون ناقصا في الازل على ان
ذلك الكمال الذي شرطه ثبوت الحادث وزواله ان كان ثابتا في الازل
لزم ان يتصف بالقدم فانه كان حقيقيا امتنع زواله وان كان اضافيا
فليس محل النزاع وان لم يكن ثابتا في الازل لزم ان يتصف بالحوادث

من مبدا

97

من مبدا عينا فلا يكون متصفا دائما بنوع كمال فتامل وستاتي بقية الادلة عند
تعرض الناظم له ولما كانت من هذا القسم الوحدانية وسيأتي بيان حقيقتها ههنا
ذكرها فيه حرصا على جمع كل قسم من الصفات في محل واحد دفعا لحيرة الطالب
وجمعا للخاطر عن الانتشار وتسهيلا عليه عند المراجعة لدعا الحاجة اليها
وهذه النكتة كافية ههنا وان اخرها بعضهم عن الصفات الثبوتية
ملاحظا لتوقف بيان برهانها على كثير من براهينها في الجملة ومما تمس الحاجة
الى معرفته قبل الخوض فيها تصور امرين احدهما حقيقة الوحدة وانقسامها
وبيان انها نسبية او سلبية فنقول اما حقيقتها فقال السعد الحق
ان الوحدة والكثرة من الاعتبارات العقلية التي لا وجود لها في الاعيان
مثل الوجوب والامكان وان تصورهما بديهي لحصوله لمن لم يمارس طرق
الاكتساب فلا يعرفان الا تنبيها كما يقال الوحدة عدم الانقسام
والكثرة هي الانقسام وقد يقال الوحدة عدم الانقسام الى امور
متشابهة والكثرة هي الانقسام اليها ولا خفا في انتقاضهما طردا
وعكسا بالامور المجتمعة المخالفة واما ما يقال ان الوحدة هي عدم
الكثرة والكثرة هي المجتمع من الوحدات فتنبيه على ان الوحدة اعرف عند
العقل والكثرة عند الخيال لما ان الوحدة مبدا الكثرة والعقل انما
يعرف المبدا قبل ذي المبدا والكثرة يرتسم صورها في الخيال فينتزع
العقل منها امرا واحدا فيكون تفسير الوحدة بالكثرة عند الخيال
وتفسير الكثرة بالوحدة عند العقل تفسيرا بالاعرف لا بالمساوي
في المعرفة والجهالة واما انقسامها فهي باعتبار متعلقها اما واحد
حقيقي ان امتنع انقسامه بوجه من الوجوه كالباري واما واحد
بالشخص ان امتنع حمله على كثيرين كزيد واما واحد بالجنس ان لم
يمتنع حمله على كثيرين كالحيوان ثم لا بد ان يكون واحدا من وجه
كثيرا من وجه ضرورة وجوب تغاير الوجهين تنافيهما واما واحد
بالنوع ان كان نفس الماهية المعروضة للكثرة كالانسانية لزيد
وعمرو واما واحد بالفصل ان كان جزء ماهية واحدة مميزا لها
كالناطقية المتحدة فيها زيد وعمرو واما واحد بالعرض وهو قسمان
واحد بالمحمول ان كانت جهة الاتحاد محمولة عليه على المتعدد كاتحاد
البياض في حمله على الثلج والقطن وواحد بالموضوع ان كانت جهة
الاتحاد غلبته ويسمى الاول واحدا بالمحمول موضوعه المتعدد المحمول
كاتحاد الانسان الموضوع للضاحك والكاتب اي حملهما عليه ويسمى الاول
واحدا بالمحمول والثاني واحدا بالموضوع ثم الواحد بالشخص ان كان
قابلا للقسمة فاما واحد بالاتصال ان كانت اقسامه الحاصلة